

مقابلة مع معالي عيسى كاظم



عيسى كاظم
رئيس مجلس إدارة شركة سوق دبي المالي

مثل لجنة التدقيق أو لجنة الاستثمار- التي تُعد حيوية بالنسبة للشركات المعنية غالباً بأنشطة الاستثمار- إضافة إلى لجان المكافآت والترشيحات. هذه هي دعائم عمل المجلس التي يُراقب من خلالها مدى الامتثال واتباع الإجراءات والسياسات على النحو الملائم.

يتطلع رئيس مجلس الإدارة بعد ذلك إلى إيجاد النوع الملائم من الآليات عند الحاجة إلى إصدار قرارات جوهرية، حيث يستخدم مهاراته في القيادة للاستفادة القصوى من طاقات أعضاء المجلس من خلال تشجيعهم على تحديد التوجه، والإستراتيجية وفحص الأداء العام للشركة ومدى ازدهارها، علاوة على الإجابة عن أسئلة من قبيل: هل تدار

يشغل معالي عيسى كاظم منصبَ محافظ مركز دبي المالي العالمي، ورئيس مجلس إدارة بورصة دبي المحدودة، ورئيس مجلس إدارة شركة سوق دبي المالي، ونائب رئيس اللجنة العليا للتشريعات بإمارة دبي، وعضو اللجنة العليا للسياسة المالية في دبي.

كيف ترى دورك بوصفك رئيس مجلس إدارة؟

يتمثل دور رئيس مجلس الإدارة بشكلٍ رئيسي في رعاية مصلحة المساهمين في الشركة، حيث يفحص مدى سلامة تطبيق السياسات والإجراءات ونظام الحوكمة. في الغالب، يتم العمل الفعلي من خلال لجان مختلفة يُشكلها مجلس الإدارة

تمثل فكرة فصل الوظيفتين فلسفة سائدة في الأسواق النامية، وربما تكون أكثر ملائمة للأسواق النامية عنها في هذه السوق. فهل هذا صحيح؟

بالنسبة لنا، ووفقاً للائحة هيئة الأوراق المالية والسلع في دولة الإمارات، يمكن للمؤسسات المالية الجمع بين الدورين، حيث يمكن للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى أن تعين رئيس مجلس إدارة تنفيذياً، ولكني أظن أن أنواعاً أخرى من الشركات عادةً ما تضع خطأً فاصلاً بين دور رئيس مجلس الإدارة ودور المدير العام التنفيذي، وإن كان من المهم وجود مراقبة على أعمال التنفيذيين إلا أننا نحتاج إلى بعض المرونة. يعتمد الأمر في مجمله على وظيفة المنظمة التي تديرها، لأن الأمر ليس مجرد الفصل ولكنه يتعلق بالنموذج الأكثر ملاءمةً لوظيفة المنظمة التي تديرها.

بالرغم من أن مناصبي هو رئيس مجلس الإدارة والمدير العام التنفيذي، إلا أنني لا أشارك في العمليات اليومية، ولكن تكون مشاركتي في بعض القرارات التي نحتاج إلى تنفيذها بسرعة، ودوري مع مجلس الإدارة هو النظر في تطوير إستراتيجية العمل وتنفيذها تنفيذاً سليماً، بالإضافة إلى النظر في عملية الحوكمة المؤسسية السليمة للمنظمة بأكملها. تعد مشاركتي مهمة للغاية حيث إن الدورين اللذين تلعبهما سوق الأوراق المالية عادةً ما يكون أحدهما بصفتنا منظمة ذاتية التنظيم والرقابة، بالإضافة إلى دورنا في تلبية احتياجات مساهمينا ومتطلباتهم من حيث تعظيم القيمة لهم. هذان هما الدوران الفريدان اللذان تلعبهما أسواق الأوراق المالية.

سوق دبي المالي مدرج وتبلغ نسبة الملكية العامة فيه ٢٠٪، فما هي مسؤولياتك بصفتك رئيس مجلس الإدارة لأعضاء متنوعين بما فيهم مساهمي الأقلية؟

نظراً لأننا شركة مدرجة ويتم تداول أسهمها في السوق فإن المساهم الذي نهتم به باستمرار هو مساهم الأقلية، والمساهم الآخر هو الحكومة. بمجرد إدراج الشركة وتداول أسهمها، يجب أن تكون دائماً على استعداد لمواجهة مساهمينا، وخصوصاً الأقلية، بانتظام وبعد صدور النتائج الفصلية. علينا أن نتأكد من أننا حقاً نلبي احتياجاتهم ومتطلباتهم من خلال فريقينا المسؤولين عن علاقات المستثمرين، ونعمل أيضاً لأبعد من

الشركة بالطريقة السليمة؟ هل يقوم المديرون التنفيذيون بالعمل الصحيح؟ هل يتم إمداد مجلس الإدارة بالمعلومات الصحيحة؟

ماذا عن المخاطر؟

تقع مسؤولية الرقابة على المخاطر على عاتق جميع أعضاء مجلس الإدارة، وتقوم اللجان بالحد من شدة المخاطر المحتملة - وخاصة لجنة التدقيق - بعد ذلك يأتي دور لجنة الاستثمار التي يتفحص من خلالها رئيس المجلس المخاطر الرئيسية المحتملة في الاستثمارات الجارية. تحظى اللجان بصفة عامة بفرصة أفضل لتفحص المنظمة بشكل أعمق علاوة على مشاركة الإدارة.

ما مدى سهولة الجمع بين دور رئيس مجلس الإدارة وكونك المدير العام التنفيذي؟

دوري بوصفي رئيس مجلس إدارة - وخاصة في سوق دبي المالي - فريد من نوعه، ولكنه ليس فريداً بالنسبة لأسواق الأوراق المالية، علماً بأن أبرز أسواق الأوراق المالية في الولايات المتحدة وأوروبا لديها مديرو عموم تنفيذيون.

أنا أسأل فقط كيف يتم الأمر.

لدينا فريق إدارة قوية، وعلى الرغم من أن مسمى مناصبي هو رئيس مجلس الإدارة والمدير العام التنفيذي لكن دوري يميل تجاه رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي؛ وذلك لوجود فرق قوية تعمل في الميدان وتدير المهمتين الرئيسيتين لسوق دبي المالي وهما المقاصة والتسوية، وإيداع الأوراق المالية، كما يديرون أيضاً المهام الأخرى المتعلقة بأعمال سوق الأوراق المالية. لذلك لدينا رئيسان يتوليان مهمة تشغيل هاتين العمليتين. فيما يخص دوري بوصفي مديراً عاماً تنفيذياً، نجد أن مجلس الإدارة يحتاج بالفعل إلى وجودي لاتخاذ القرار وخاصة أن العمل في أسواق الأوراق المالية يتطلب اتخاذ القرارات بسرعة، وذلك أمر مهم للغاية.

**وبتلك الطريقة يتطلب منك الأمر تحقيق التوازن الصحيح
والتمكن للقدرة على التحدي.**

بالتأكيد،

**كم تقضي من وقتك في تنظيم عملية تتابع السلطة
للإدارة؟**

هناك مسألتان فيما يتعلق بتتابع السلطة: الأولى هي مسؤولية المجلس للنظر في التخطيط لخلافة الإدارة للتأكد من وجود من يحل محل أحد المديرين عند غيابه. هذه هي المهمة الرئيسية للمجلس، ومسؤوليته هي التأكد من أدائها في الزمان والمكان الملائمين. على رئيس مجلس الإدارة أن يتفحص أعمال مجلس الإدارة نفسه، وكما تعلم فإن ٨٠٪ من سوق دبي المالي مملوك للحكومة، والحكومة حريصة جداً على النظر في تتابع السلطة لدينا، فهناك نائب لرئيس مجلس الإدارة يعمل معنا منذ إنشاء الشركة، وهذا يثبت أن لدينا ما يكفي من المعرفة بأعضاء المجلس والتاريخ.

ما رأيك في تنوع العاملين إنثاءً وذكوراً؟

في سوق دبي المالي، كان لدينا في الماضي تمثيل من الجنس الآخر في مجلس الإدارة، وهذا شيء نحرص على تنفيذه في المستقبل القريب. وهو ما يوصي به بشدة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم. مشاركة الجنسين في المجلس أمر بالغ الأهمية، ولكنني أعتقد أنه تطوّر قادم لا محالة، فالיום -وحتى في سوق دبي المالي- تشكل النساء نحو ٥٧٪ من عدد موظفينا.

**لاحظت أن هناك كادراً من الشابات اللاتي لديهن القدرة
على العمل إضافة إلى كونهن مؤهلات تأهيلاً جيداً.**

هناك إمكانيات كاملة، حيث سيتم إعدادهن في نهاية المطاف كي يشغلن مناصب على مستوى مجلس الإدارة، وبالرغم من أن هناك مجالس إدارة لا يوجد بها تنوع من الجنسين إلا أنني متأكد أنها مجرد مسألة وقت. فالיום في سوق دبي المالي لدينا أقسام تُديرها إناث بالكامل، مثل قسم المقاصة والتسوية على سبيل المثال.

ذلك، حيث نشجع جميع الشركات المدرجة في السوق ليكون لديها شخص مناسب يتولى ملف علاقات المستثمرين في الميدان. نحن نأخذ الشركات في جولات ترويجية ونعرضهم على المؤسسات الاستثمارية، كما أننا حريصون جداً على تعزيز ذلك.

إضافة إلى ذلك، فإننا عادة ما نولي مساهمي الأقلية اهتماماً خاصاً عندما تتخذ الشركة قراراً جوهرياً، فلنفترض أن القرار يتعلق بعملية استحواذ تخطط لها أو أن الغير يحاول الاستحواذ عليك، عندها يتعين عليك أن تتأكد أن مساهمي الأقلية يحصلون على القيمة الصحيحة؛ لأن مسؤولية الأمانة الملقاة على عاتق مجلس الإدارة تتطلب منه مراعاة مصالح الأقلية.

**لكن هناك بالفعل في بعض الأحيان صراع بين المساهمين
المسيطرين والأقليات، أليس ذلك صحيحاً؟**

نعم، ولكن كما ذكرت سابقاً فإن مسؤولية الأمانة الملقاة على عاتق مجلس الإدارة تتطلب منه مراعاة مصالح الأقلية.

**ما الخصائص الواجب توافرها في مجلس الإدارة الجيد؟ وما
نوع الأشخاص المفترض اضطلاعهم بتلك المهمة؟ وكم
تقضي من وقتك في تنظيم تتابع السلطة للإدارة؟**

ليس من الضروري أن يتوفر لدى جميع المديرين المهارة والخبرة وفهم التفاصيل في المجال الذي يعملون به، فليس بمقدورك العثور على شخص تتوفر فيه كل تلك الصفات في وقت واحد، ولكن يكفي أن تتوفر لديه الفطرة السليمة لاتخاذ قرارات جيدة وتقييم المسائل التي تواجهه. ذلك أمر مهم للغاية ونفضله أكثر من وجود مديرين لديهم معرفة متخصصة في هذا المجال. من المهم للغاية وجود هذا المزيج داخل مجلس الإدارة، وأعود لأؤكد على أنه ليس بالضرورة على جميع أعضاء مجلس الإدارة أن يكونوا ممن سبق لهم العمل في نفس المجال.

ومع نمو سوقنا وشركائنا، نحتاج إلى المزيد من الأشخاص المؤهلين الذين يفهمون الدور المطلوب من أعضاء مجلس الإدارة أدائه، وتلعب الحوكمة دوراً مهماً في المساعدة في ذلك.



نقوم بتقييم سنوي لفهم التفاعل بين مجلس الإدارة وإدارة الشركة، من منظور فاعلية مجلس الإدارة، وما إذا كان المجلس يحقق أهدافه بالفعل. لقد نفذنا مؤخراً تدقيقاً من خلال طرف ثالث في هذا الاتجاه.

كيف يسهم تطور السوق المدرجة في رفع معايير الحوكمة هنا؟ وما هو دور سوق الأوراق المالية في هذا؟

إنها عملية تطويرية وتدرجية، فعندما بدأنا سوق دبي المالي منذ 10 عاماً لم تكن الشركات معتادة على إعداد التقارير ورفعها، أما اليوم فهو أحد الأسواق؛ حيث تُقدّم التقارير المالية على أساس ربع سنوي. أما فيما يتعلق بحوكمة الشركات فنحن لدينا توجيهات إرشادية بشأن الهيكل الأمثل لمجلس الإدارة، وعدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وعدد ممثلي المساهمين، وقد نُقدّمت هذه التوجيهات بالفعل. بالإضافة إلى أننا لدينا متطلبات، فالشركات المدرجة يجب أن تقدم تقرير الحوكمة بصورة سنوية. كما يتحتم على جميع أعضاء مجلس الإدارة تقديم إقرارات عن وضعهم ومؤهلاتهم ومصالح الأطراف ذات الصلة. إنه تقرير كامل، وهو إلزامي.

هل ترى الشركات المدرجة هذا الأمر على أنه لائحة يجب أن تمتثل لمتطلباتها؟ أم أنه مجرد أمر يساعدها على أن تصنف من بين أفضل الشركات؟

الرسالة التي نريد إرسالها ونشرها للجميع - وخاصة لأعضاء مجالس الإدارة- هي أن الأموال التي تُديرونها ليست أموالكم الخاصة، وإنما هي أموال الجمهور. لذا عليكم أن تتذكروا دائماً أنها ليست شركتكم ولكنها شركة شخص آخر عَهَدَ إليكم بإدارتها. وهذا أمر مهم للغاية وأصبح واضحاً للغاية لهم. فلا يمكنكم أن تفعلوا كل ما يناسبكم، بل أنتم في حاجة إلى القيام بالأشياء التي تناسب المساهمين. ويأتي هذا الوعي خاصةً عندما يكون لديك الأكثرية من المساهمين وأيضاً عندما تكون رئيساً لمجلس الإدارة. وهم يعلمون أنهم عندما تحوّلوا من كونهم شركة يديرها القطاع الخاص إلى شركة عامة فإن هذه العقلية تحتاج إلى تغيير جوهري فوراً من اللحظة التي أصبحوا عندها مسؤولين عن المال العام.

في نهاية المطاف، ما نهدف إليه هو تنفيذ أفضل الممارسات بناءً على المعايير التي يُقاس عليها، لكنني لا أوافق على أنه ينبغي القيام بكل شيء من اليوم الأول؛ إذ يجب أن يكون هناك ارتقاء وتطور ومسارات للعمليات، ويتم ذلك كله تدريجياً. إننا نبني ثقافة هنا، ومن ثمّ سنواجه تحديات حقيقية إذا أردنا تنفيذ كل شيء من اليوم الأول. أنا سعيد حقاً أن كل شيء قد بدأ تدريجياً وأدى ذلك إلى نضوجنا.

أصبحنا اليوم مدرجين في مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة، بالإضافة إلى كوننا جزءاً من جميع المؤشرات الأخرى سواء كانت مؤشر فوتسي أو مؤشر ستاندر أند بورز/ داو جونز، وذلك محل تقدير المستثمرين الدوليين، فهم يستثمرون في أسواقنا وذلك يعكس الثقة التي بنيناها في هذا السوق، ولكن يجب أن يتم كل شيء تدريجياً. عندما كانت لدينا قواعد تطلب من الشركات تقديم التقارير على أساس ربع سنوي لم يكن تنفيذ ذلك أمراً سهلاً، لكنه أصبح الآن عادة، حيث نمنحهم الآن ٤٥ يوماً بعد نهاية الأشهر الثلاثة لتقديم التقرير الفصلي والإفصاح، وقد تم تقليل الإطار الزمني إلى شهر واحد فقط.

ساعدت العضوية في المؤشرات المذكورة على جذب مستثمري المؤسسات الدولية، ولكن ماذا عن تطوير المؤسسات المحلية؟ إنها تفهم نظام الحوكمة وتعززه على أرض الواقع، أليس كذلك؟ أليس سوقنا أحد أسواق التجزئة فيما يتعلق بالمستثمرين المحليين؟

أنت محقٌّ إلى حدٍّ ما، فنحن لدينا صناديق استثمار تُديرها مؤسساتنا المالية المحلية مثل البنوك، وهي صناديق نشطة إلى حد كبير، لكن تعريف التجزئة الذي نستخدمه يتضمن بعض المحافظ الاستثمارية الكبيرة التي تتراوح بين مليار وخمسة مليارات درهم. لذلك أنت تتحدث عن وضع يقوم فيه مستثمر التجزئة بإدارة صندوق استثمار صغير إلى متوسط الحجم في بعض الأحيان. أما مكاتب الاستثمار العائلية فهي نشطة عموماً في عملية التداول ولكن يتم وصفها بأنها تعمل بنظام التجزئة. لذلك نحن فقط نطلق اسم المؤسسات

هل كان من الأفضل مشاركة هؤلاء المستثمرين المؤسسين للشركة في حل المشكلات؟

ستستمر الشركة في استقبال الرسالة المقصودة، وسيستمر التواصل، وستفهم الشركة سبب حدوث مثل هذه الأمور. لقد بدأ التغيير الرئيسي في ٢٠٠٦/٢٠٠٧م عندما تم الإعلان عنا بوصفنا شركة وأحد أسواق الأوراق المالية، حيث أصبحنا نشرك بنشاط كبير في رعاية الشركات المدرجة لدينا؛ لأننا بحاجة إلى تسويقها وبيعها للمؤسسات الاستثمارية لتوفير السيولة للسوق والمزيد من عمليات التداول، وتلك هي الطريقة التي نجني بها المال. عندما ذهبنا إلى لندن لأول مرة في جولة ترويجية بالتعاون مع اثنين من البنوك الاستثمارية، أصبح الأمر عادة بالنسبة لنا، حيث اصطحبنا جميع الشركات التي تتوفر لديها سيولة نسبية والمنفتحة نسبياً من حيث تقبل هيكل الملكية الأجنبية- إلى نيويورك ولندن، لقد أصبح لزاماً على الشركات أن توظف من يتولى علاقات المستثمرين فيها.

هل ساعدتهم على تطبيق تلك المهمة؟

نعم، وكانوا سعداء بذلك. ستكون جولتنا الترويجية القادمة في شهر إبريل، وستقام في لندن، ونحن عادة ما نصطحب نحو ١٥ شركة، ولكن هذه المرة سيشاركنا ٢٠ شركة.

هل يوجد تعارض مصالح بين كونك هيئة رقابية ومروجاً في السوق؟

هناك كيان يسمى مركز دبي المالي العالمي، ولكن هناك ثلاث هيئات مركزية تدرج تحت مظلته ويعمل كل منها مستقلاً. هناك هيئة تنظيمية رقابية وهي هيئة مستقلة تماماً وتسمى سلطة دبي للخدمات المالية، وتقدم تقاريرها مباشرة لصاحب السمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم وهو رئيس مركز دبي المالي العالمي. ولا يستطيع أحد أن يمس هذه الهيئة، وبالنسبة لي لا يوجد تعارض مصالح في ذلك إطلاقاً. ثم بعد ذلك هناك هيئة رئيسية أخرى وهي محاكم مركز دبي المالي العالمي وهي هيئة فض المنازعات. وأخيراً سلطة مركز دبي المالي العالمي وهي المعنية بالتطوير الإستراتيجي في مجال العقارات والأعمال وجذب الشركات.

على المؤسسات الكبرى مثل البنوك والبنوك الاستثمارية، فحصتهم النسبية من التداول ليست سيئة، لأننا نتحدث عما يقرب من ٣٠٪ من النشاط اليومي، وهذا يعد أمراً مهماً للسيولة.

أليس المجتمع المؤسسي القوي مهماً لتطوير نظام الحكومة؟ هؤلاء هم الأشخاص الذين لديهم الوقت والاهتمام بالتعامل مع الشركات وتحديثهم، وذلك يحتاج إلى أشخاص لديهم خبرة محلية لإتمامه.

معظم التحديات التي تواجهها الشركات اليوم مصدرها مؤسسات دولية لديها كادر من محلليهم المتخصصين، أما نحن فنطلب أن يكون لدى الشركات شخص يرد على المكالمات الهاتفية والاستفسارات؛ أي مسؤول عن العلاقات مع المستثمرين. نُعدُّ لتلك الشركات بوصفها الشركات الأكثر سيولة عروضاً ترويجية ونركز على أفضل ٢٠ شركة منها؛ لأنها تفهم احتياجات مساهميها؛ لذلك تتعرض هذه الشركات لضغوط مستمرة.

وأي المجتمع المحلي من ذلك؟

يسهم سلوك البيع بنظام التجزئة (للأفراد) بشكل رئيسي في تحقيق السيولة، وهذا أمر مهم؛ لأنه في غياب السيولة -أي: سيولة للبيع بنظام التجزئة- لن تكون قادراً على جذب المستثمر المؤسسي. أضف إلى ذلك أننا لدينا بعض الحالات التي عوقبت فيها شركائنا على عدم دقة درجة الإفصاح والشفافية، وعادة ما يأتي العقاب من المستثمرين المؤسسين، فإذا أخطأت فأنت تخطئ مع مساهميك، ومن ثم فأنت تخطئ في سعر أسهمك.

إذاً هم يقومون بالبيع فحسب؟

بالتأكيد، هم يقومون بالبيع فحسب.

تراجعتا، هما موانئ دبي العالمية وداماك، اللتان طلبتا شطبهما من الإدراج في بورصة لندن وعادتا للإدراج في سوق دبي المالي وناسداك دبي؛ لأن الشركتين تؤمنان أن سوقنا يعمل وفقاً للمعايير الدولية.

كيف يؤثر ذلك على الإستراتيجية العامة لسوق المال؟

يهيمن على سوقنا اليوم قطاعان هما: القطاع المالي وقطاع العقارات والإنشاءات، وهما يشكلان وحدهما نحو ٣٠٪ إلى ٣٥٪ من إجمالي الناتج المحلي؛ مما يعني أن لدينا شركات تسهم بما يقرب من ٦٥٪ من إجمالي الناتج المحلي غير مدرجة في السوق. فنحن لدينا بعض الأصول الرائعة في هذا السوق، بعضها شبه حكومي، وبعضها شركات عائلية، وبعضها شركات خاصة، إنه سوق ضخم. يمكنني أن أذكر لك عشرات الشركات المستعدة للإدراج والتداول في السوق، والأولوية بالنسبة لي تتمثل في جذب تلك الشركات إلى السوق. هناك خطر محتمل وهو تفكك الشركة العائلية عند وفاة مؤسسها ولكنها أصل من الأصول الوطنية، ونحن نحتاج إليها لدعم عملية التطوير في بلادنا، والطريقة الوحيدة لضمان استمراريتها هي إعادة تشكيلها وفق هيكل أفضل ضمن نظام شامل للحكومة.

تدور الأعمال في الشركات المالية وشركات العقارات وفق دورات اقتصادية نمطية منتظمة، فهل يحتاج السوق إلى شركات لا تتبع نظام الدورة النمطية ويكون لديها أوراق مالية دفاعية؟

بالتأكيد بالضبط، يأتي هذا الأمر على رأس أولوياتي، ونحن لا نفتقد الأسماء والشركات المستعدة للإدراج والتداول في السوق إذا توفرت لها البيئة المناسبة، خاصة من حيث نسب السيولة وتوجهات الثقة في أداء السوق.

نعمل على تعزيز الترويج للشركات بشكل كبير، لكن مركز دبي المالي العالمي لا يقوم بذلك. عندما تأتي بشركة نموذجية مهتمة بالعمل معنا عليها أن تمتثل لإجراءات صارمة من خلال سلطة دبي للخدمات المالية للحصول على ترخيص بالعمل. نحن لدينا معركتنا الاعتيادية، وكافح فريق تطوير الأعمال لدينا لجذب أكبر عدد ممكن من الشركات. ولكن على الجانب الآخر، هناك من يتأكد أن هذه الشركات حاصلة على ترخيص يطابق متطلباتنا ويمتثل لها. هناك مؤسسات مختلفة تعمل بشكل مستقل عن بعضها، لكن سلطة دبي للخدمات المالية تقدم تقاريرها مباشرة إلى رئيس مجلس الإدارة

ما رؤيتك لسوق المال هنا، في غضون خمس إلى عشر سنوات قادمة؟

أطلق صاحب السمو الشيخ محمد الخطة الإستراتيجية ٢٠٠٥ - ٢٠١٥ التي ركزت على أهمية أن تكون دبي مركزاً للأنشطة التجارية والسياحية وأنشطة النقل. أبرزت الخطة أيضاً أهمية القطاع المالي، حيث أضافت بُعداً جديداً إلى عملية التطوير خلال السنوات العشرة المقبلة، ليمثل القطاع المالي البُعد الجديد للنمو. عندما أُطلقت الإستراتيجية كانت مساهمة القطاع المالي في إجمالي الناتج المحلي نحو ٦٪ تقريباً، وتبلغ النسبة اليوم نحو ١٣٪. أي أن لدينا زيادة تقريباً نحو ٧ نقاط مئوية في إجمالي المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك يعكس نجاح هذه الإستراتيجية.

مركز دبي المالي العالمي هو أحد ركائز هذه الإستراتيجية ورأس الحربة فيها حيث يعزز مساهمة القطاع المالي في إجمالي الناتج المحلي، جنباً إلى جنب مع سوق دبي المالي. لقد شهدنا مؤخراً في سوق دبي المالي تغييراً في سوق المال، حيث أصبح منصة للإدراج، وبالتأكيد إدراج الشركات المحلية والشركات الإقليمية أيضاً.

إذاً ذلك هو الطريق للمستقبل؟

بالتأكيد، فالبنوك الاستثمارية الآن تعزز سوق دبي المالي ليكون مركزاً للإدراج، وقد شاهدنا شركتين تم إدراجهما في بورصة لندن للأوراق المالية، ولكن هناك أمثلة على شركتين